المحاضرة الثانية : تحليل النسب المالية

يتم استخدام النسب المالية من قبل ادارة الشركة او المحليين الماليين لغرض قياس وتقييم الاداء المالي في مجالاته المختلفة ، فالنسبة المالية كما ذكرنا سابقا هي علاقة رياضية من بسط ومقام تربط بين البيانات المستخرجة من القوائم المالية وخصوصا الميزانية العمومية وكشف الدخل لتحديد طبيعة الاداء بصورة كمية قابلة للمقارنة مع مجموعة من المعايير الملائمة للاستخدام ، وقد تم تطوير ستة مجاميع اساسية من النسب المالية التي تركز كل مجموعة منها على قياس الاداء المالي للشركة في مجال محدد وهذه المجاميع هي

1. نسب السيولة Liquidity ratios
2. نسب النشاط او ادارة الموجودات Activity or Assets management ratios
3. نسب المديونية Debt ratios
4. نسب الربحية Profitability ratios
5. نسب الاسهم او سوق الاوراق المالية Securities market or shares ratios
6. نسب النمو Growth ratios

وفي ادناه شرح تفصيلي لهذه النسب

1. نسب السيولة : تقيس نسب السيولة مدى قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المالية قصيرة ( سنة فاقل) ، وعلينا هنا ان نميز بين سيولة الموجود اي مدى امكانية تحويل الموجود الى نقد بسهولة وسرعة ودون خسارة كبيرة في قيمتها فالموجودات المتداولة كالمدينون والاوراق المالية والمخزون عادة ما تمتاز بسيولة عالية مقارنة بالموجودات الثابتة وبين سيولة الشركة التي ذكرت اعلاه .

ان انخفاض سيولة الشركة سيعرضها الى مخاطر كبيرة تتمثل في فشلها بتسديد التزاماتها قصيرة الاجل وبالتالي امكانية اشهار افلاسها ، كما ان الشركات ذات السيولة المنخفضة ستعاني من صعوبة الحصول على اي تمويل اضافي من المصارف الا بشروط اكثر صعوبة مثل فرض اسعار فائدة اعلى ولكن من جهة ثانية يؤدي ارتفاع سيولة الشركة الى مستويات عالية وغير مبررة الى ضياع فرص الربح من خلال عدم توجيه هذة الاموال الى الاستثمارات المحققة للربح اي وجود رأس مال عاطل لدى الشركة.

وتضم هذه المجموعة نسبتين اساسيتين هما:

1-نسبة التداول : وتعني مدى قدرة موجودات الشركة المتداولة على تغطية مطلوباتها المتداولة بشكل سليم وهي تقاس كالاتي

نسبة التداول = مجموع الموجودات المتداولة / مجموع المطلوبات المتداولة

2- النسبة السريعة : تعني مدى قدرة الموجودات المتداولة الاكثر سرعة في التحول الى نقدية في تغطية المطلوبات المتداولة وهنا يتم استبعاد المخزون من الموجودات المتداولة باعتباره الموجود المتداول الاكثر صعوبة في التحول الى نقد مقارنة بباقي الموجودات المتداولة ويتم قياس هذه النسبة كألاتي:

النسبة السريعة = مجموع الموجودات المتداولة – المخزون / مجموع المطلوبات المتداولة

1. نسب النشاط او ادارة الموجودات : تقيس هذه النسب مدى كفاءة الشركة في ادارة واستخدام موجوداتها في توليد المبيعات من خلال عملياتها الانتاجية والتسويقية المختلفة وكلما ازدادت قيمة هذه النسب بصورة عامة كلما دل ذلك على زيادة كفاءة الشركة في ادارة موجوداتها والعكس صحيح وتضم هذه المجموعة النسب الاتية:

1-نسبة دوران مجموع الموجودات : تقيس هذة النسبة الكفاءة الكلية للشركة في ادارة موجوداتها المختلفة ( المتداولة والثابتة) واستخدامها في توليد المبيعات وبمعنى ادق مقدار المبيعات المتولدة من كل دينار مستثمر من قبل الشركة في موجوداتها الكلية فاذا ارتفعت قيمة النسبة دل ذلك على تحسن كفاءة الادارة في استخدام موجوداتها والعكس صحيح وتقاس كما يلي:

دوران مج الموجودات = المبيعات / مج الموجودات

2- نسبة دوران الموجودات الثابتة: وهي مقتربة لنسبة دوران مج الموجودات فهي تقيس كفاءة الشركة في ادارة موجوداتها الثابتة واستخدامها في توليد المبيعات فكل دينار مستثمر فيها سيساهم في تحقيق مبيعات بقيمة محددة وتقاس هذة النسبة كما يلي

دورات الموجودات الثابتة = المبيعات / الموجودات الثابتة

3- نسبة دوران المخزون : تقيس هذه النسبة مدى قدرة الشركة على بيع المخزون وتحويلة الى مبيعات فارتفاع قيمة النسبة يعني ان الشركة قادرة على تحويل المخزونات الى مبيعات بصورة جيدة وان هناك ممارسات بيعيه مناسبة تساهم في زيادة السيولة والربحية ولكن في نفس الوقت قد يعني الارتفاع الكبير في دوران المخزون ان الشركة لا تقوم بتخزين كميات كافية من الانتاج الذي يلبي طلب زبائنها ، ومن جهة اخرى فان انخفاض النسبة يدلل على زياد كبيرة في المخزونات وبالتالي تعطيل للأموال والموارد المختلفة وضعف الممارسات البيعيه للشركة ويتم قياس هذه النسبة كالاتي:

دوران المخزون = كلفة المبيعات ( المبيعات)/ كلفة المخزون ( المخزون)

4- نسبة دوران الحسابات المدينة : تتعلق الحسابات المدينة بالمبيعات الاجلة للشركة وعلية كلما ازداد دوران الحسابات المدينة كلما دل ذلك على سرعة الشركة في استرداد الديون بذمة زبائنها ولكنه قد يعني من جهة اخرى بان الشركة تتبع سياسة متشددة تجاه الزبائن وانخفاض مبيعاتها الاجلة ، اما انخفضا قيمة النسبة فيدل على تلكؤ الشركة في تحصيل الديون وارتفاع كبير في المبيعات الاجلة مما يشكل زيادة في مخاطرة النكول في سداد الديون من قبل المشترين.

* ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:
* دوران الحسابات المدينة = المبيعات / الحسابات المدينة

5- متوسط فترة التحصيل : وهي ترتبط بالنسبة السابقة فهي تحسب عدد الايام التي تستغرقها الشركة كمعدل في استعادة ديونها ، اي متوسط عدد الايام التي تسمح بها الشركة لزبائنها للانتظار قبل دفع الديون التي بذمتهم لها وعليه فان عدد ايام التحصيل سيقل كلما ارتفع دوران الحسابات المدينة والعكس صحيح ،

ويمكن قياس هذه النسبة كما يلي:

متوسط فترة التحصيل = 360/ دوران الحسابات المدينة

ويمكن اعادة كتابتها كما يلي

متوسط فترة التحصيل = الحسابات المدينة / المبيعات ÷ 360